الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
/ ISSN (E) :2960-253X
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/٢
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/١٠
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٦/٣٠

المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا وتأثيره في العلاقات السياسية بين البلدين

The Supreme Council for Strategic Cooperation between Iraq and Turkey and its impact on political relations between the two countries

م. د. سمير محمد اسماعيل الوزيري
Dr. Sameer Mohammed Ismael AL- Wazery
جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
Sameer@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تميزت العلاقات العراقية – التركية بروابط اجتماعية قوية من التاريخ والثقافة المشتركين والعلاقات الأخوية بين الجيران. تتقاسم تركيا والعراق نفس المثل العليا في أهدافهما الإقليمية وهذه الأهداف هي تعزيز السلام والاستقرار والحرية والازدهار وتعزيز آليات الحوار من أجل زيادة التعاون في المجالات كافة. بالإضافة إلى أهدافهما المشتركة، هناك تحديات وفرص تتطلب جهودًا كبيرة . وقد شكلت هذه التحديات، جنبًا إلى جنب مع الفرص, أساساً لمذكرة التفاهم بينهما , والتي وقعها رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ٧ آب ٢٠٠٧ في تركيا , وقرر الجانبان، تأكيداً على التزامهما بعناصر ومبادئ التعاون المنصوص عليهما في مذكرة التفاهم هذه، فضلاً عن رؤيتهما لمستقبل بلديهما المشترك، أن يتوج ذلك بتشكيل مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والعراق، استناداً إلى مبادرة الرئيس جلال الطالباني خلال زيارته إلى تركيا في يومي ٧–٨ آذار ٢٠٠٨. لذا اعلنت الحكومة العراقية رسمياً الخميس١٠ تموز ٢٠٠٨ , تأسيس (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا) وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى بغداد.

الكلمات المفتاحية: العراق ، تركيا ،. علاقات

Abstract:

Iraqi-Turkish relations have been characterized by strong social ties of shared history, culture and brotherly relations between neighbors. Turkey and Iraq share the same ideals in their regional goals, which are to promote peace, stability, freedom and prosperity, and to enhance dialogue mechanisms in order to increase cooperation in all fields. In addition to their

common goals, there are challenges and opportunities that require great efforts. These challenges, along with the opportunities, formed the basis of the Memorandum of Understanding between them, which was signed by Iraqi Prime Minister Nouri Kamil al-Maliki and Turkish Prime Minister Recep Tayyip Erdoğan on August 7, 2007 in Turkey. The two sides, emphasizing their commitment to the elements and principles of cooperation stipulated in this Memorandum of Understanding, as well as their vision for the common future of their countries, decided to culminate in the formation of a Strategic Cooperation Council between Turkey and Iraq, based on the initiative of President Jalal Talabani during his visit to Turkey on March 7-8, 2008. Therefore, the Iraqi government officially announced on Thursday, July 10, 2008, the establishment of the (High Council for Strategic Cooperation between Iraq and Turkey) during the visit of Turkish Prime Minister Recep Tayyip Erdoğan to Baghdad.

Keywords : Iraq،Turkey، relations

إشكالية البحث : استندت تلك الاشكالية إلى دور تركيا ومصالحها في العراق وارتباط تلك المصالح بدول خارجية . ويبرز هنا التعاون الجزئي بين البلدين إذ لم يحظى بدراسة كافية نسبياً من خلال النظر في التحول العرضي للعلاقات الثنائية بين تركيا والعراق. وقد نشأ ذلك بسبب الافتقار الدائم للتعاون السياسي في العلاقات التركية العراقية. ولا تزال العلاقات التركية العراقية غارقة في تداعيات التعاون الجزئي أو عدم التعاون، على الرغم من المصالح المشتركة بينهما , والتي استندت إلى العوامل المادية (التجارة الحدودية، وتبادل النفط والماء) وغير المادية (التفاعل الاجتماعي الثقافي). ويهدف هذا البحث في المقام الأول إلى معالجة هذا اللغز المستمر.

فرضية البحث: تذهب فرضية البحث الى الدور الذي لعبته وتلعبه تركيا في علاقتها مع العراق , وما هي محددات ومقومات تلك العلاقة بين الطرفين , وما السياسة التي انتهجتها تركيا تجاه العراق في ضوء المصالح المشتركة بينهما . وهل استطاعت الدولتان تخفيف حدة المشكلات من خلال تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي . ويكمن اهمية هذا التعاون كون تركيا واحدة من أهم جيران العراق .

المقدمة

اتسمت العلاقات العراقية – التركية بالقدم , وتميزت بروابط تاريخية وثقافية وإنسانية عميقة الجذور. وبالرغم من ذلك فقد كانت تركيا ودول الشرق الأوسط الأخرى تميل إلى اتباع مسارات منفصلة من الناحيتين الثقافية والسياسية. وبحلول تسعينيات القرن العشرين، وبالمقارنة ببقية دول أوربا الشرقية والشرق الأوسط، أصبحت تركيا مستقرة اقتصادياً. ومن هنا، قورن موقفها أحياناً بموقف اليابان باعتبارها لاعباً قوياً محتملاً يفضل عدم لعب دور إقليمي ويفضل البقاء على حافة نظام فرعي إقليمي. ولكن تسارع الأحداث قوضت بعض الافتراضات التي استندت إليها سياسة التباعد هذه. فمن ناحية، مكنت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تركيا، مثلها في ذلك كمثل جيرانها السوفيت السابقين، من النظر في سياسات إقليمية أكثر مرونة. ومن ناحية أخرى، أظهرت أزمة الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١ أنه حتى لو انتهى الصراع بين القوى العظمى، فإن الشرق الأوسط يبقى يشكل مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار العالمي. إن مناقشة السياسة التركية في كل هذه المجالات بشكل كامل تتطلب مساحة أكبر بكثير مما هو متاح هنا. لذلك، سنحاول في ثنايا هذا البحث ،

المرور بإيجاز على العلاقات العراقية – التركية حتى عام ٢٠٠٧ , من خلال النظر أولاً في بعض العوامل التي شكلت السياسة الإقليمية التركية في حقبة ازمة الخليج وما بعدها. ثم الانتقال الى تطور العلاقات بين البلدين منذ عام ٢٠٠٧ , والتي شهدت تقارب نسبي توج بتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في تموز ٢٠٠٨. في ضوء ماتقدم, تم تقسيم البحث على محورين رئيسيين :

المحـــور الاول : العلاقات العراقية ـ التركية حتى عام ٢٠٠٧ .

المحور الثاني : تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين .

المحور الاول: العلاقات العراقية ـ التركية حتى عام ٢٠٠٧

انتهى النظام العالمي ثنائي القطبية بتفكك الاتحاد السوفيتي رسميًا في نهاية عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة التي بدأت بفرض سطونها على العالم . لذا كان الشرق الاوسط من اولوياتها لما تمتلك هذه المنطقة من موقع جيوستراتيجي وثروات اقتصادية هائلة . وبذلك سعت دول تلك المنطقة الى التقرب منها .

اولاً : تركيا وأزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

كانت الأزمة الناجمة عن غزو العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ بمثابة نقطة تحول في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط. وليس من الصعب تحديد الأسباب وراء ذلك. ففي المقام الأول، لابد وأن نتذكر أن الغزو لم يكن متوقعاً على نطاق واسع (وإن كان تورغوت أوزال[1] الرئيس التركي، قد توقع ذلك قبل عدة أشهر). وحتى لو كان أي من الأطراف الإقليمية أو الدولية قد تصور مسبقاً أن

الغزو العراقي للكويت قد يحدث، فإن أياً منها لم يقرر مسبقاً ما هي ردود أفعاله، أو كيف سينسق نهجه. وكان لابد من صياغة السياسات بسرعة وعلى الفور، مع التخلي وبسرعة عن العديد من الافتراضات السابقة[٢] .

غادر أوزال أنقرة لقضاء عطلة قصيرة في الأول من آب ١٩٩٠ , وفق اقتراح من الرئيس بوش الاب . وفي اليوم التالي، عندما وردت أنباء الغزو، عاد بسرعة إلى العاصمة برفقة مستشاريه، ودعا على الفور إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي، ضم الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء آخرين في الحكومة وقادة القوات المسلحة. وقد تقرر اتخاذ موقف "**الانتظار والترقب**". وفي غضون ذلك، زار طه ياسين رمضان، نائب رئيس الوزراء العراقي، أنقرة في الخامس من آب وحاول إقناع أوزال بأن تركيا لابد وأن تعارض الحظر الاقتصادي المتوقع على العراق. ولكن أوزال لم يتأثر، وحث صدام على الانسحاب الفوري من الكويت، وحذر العراق من العواقب التي قد تترتب على فشله في القيام بذلك. وفي اليوم التالي (٦ آب) أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٦٦١، الذي فرض حظراً اقتصادياً على العراق حتى ينسحب من الكويت. وقد أثار هذا القرار استجابة إيجابية من أنقرة بعد يومين، عندما أعلن أوزال "رسمياً" على شاشات التلفاز البريطانية والأميركية أن خط أنابيب كركوك–يومورتاليك قد أُغلِق، وأن الحظر التجاري مع العراق قد فُرِض[٣].

أيد أوزال الولايات المتحدة بقوة أثناء أزمة الخليج وانفصل عن الموقف التركي الراسخ المتمثل في الحياد الإقليمي، على الرغم من معارضة الجمهور المتشكك وأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والجيش نفسه. وعلاوة على ذلك، استغل الرئيس التركي الأزمة الدولية لتجاوز المشاورات العادية لمجلس الوزراء والبرلمان والتفاوض شخصياً على صفقات تنطوي على استخدام القواعد التركية للحرب الوشيكة [٤].

واصر بقوة على إلحاق تركيا بركب التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج , وكان يأمل بأن تساهم سياسته في تمكين تركيا من الاضطلاع بدور اكثر اهمية في المنطقة. ولبلوغ هدفه كان اوزال مستعداً لان يتصدى لقدر غير قليل من المقاومة الداخلية , بل خاطر بإثارة نزاع مع قادة الجيش , الامر الذي ما لبث ان توج بإستقالة وزير الدفاع الوطني التركي اسماعيل صفاء جيراي Ismail Safa Giray في ١٩ تشرين الاول ١٩٩٠ وكذلك استقالة رئيس هيئة الاركان العامة الجنرال نسيب توروماتايNecip Torumtay في كانون اول ١٩٩٠ , بسبب خلافات سياسية حول الازمة(٥).

وافق البرلمان التركي في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩١، قبل ثلاثة أيام فقط من بدء الأعمال العدائية التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق، في خطوة مثيرة للجدل على استخدام قاعدة إنجرليك لصالح قوات التحالف. وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن أكثر من ثلثي الشعب التركي لا يوافقون على الدعم التركي النشط للتحالف، فقد نالت زعامة أوزال القوية الثناء على الصعيد المحلي وفي الدوائر الدولية وحشد الدعم الشعبي لجهود الحرب. وتم بث صور تلفزيونية للطائرات الحربية الأميركية وهي تقوم بطلعات جوية على مدار الساعة من إنجرليك عبر منافذ تركية جديدة متعددة، وبالرغم من الحملة العسكرية الناجحة، تحطمت آمال أوزال في الحصول على مكان على طاولة المفاوضات بعد الحرب عندما قرر جورج دبليو بوش عدم مواصلة المطاردة العسكرية في بغداد، تاركاً الرئيس العراقي محاصراً ولكنه في السلطة(٦). وقد لعبت تركيا دوراً فعالاً في تمرير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٨ بعد ثلاثة أيام. ومن بين أمور أخرى، ألزم هذا القرار العراق بالسماح **"للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول الفوري إلى كل المحتاجين إلى المساعدة في أنحاء العراق"**(٧).

ثانياً : تركيا واكراد العراق

تصدرت ثلاثة اعتبارات في أذهان رجال الدولة الأتراك: حقول النفط في الموصل، والقضية الكردية، والمنفذ على الخليج العربي، وأهم هذه الاعتبارات بلا شك هي القضية الكردية[٨]. كما أدت المشاركة النشطة لتركيا في حرب الخليج إلى إلحاق المزيد من الضرر بعلاقاتها مع العراق، الذي تراجع عن سياسته بشأن القضية الكردية ودعم أنشطة حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا. كما تطلبت سياسة تركيا في حرب الخليج من تركيا قطع تجارتها مع العراق أحد أكبر شركاء تركيا التجاريين في المنطقة , الأمر الذي كلفها مليارات الدولارات[٩].

لقد تسببت نهاية حرب الخليج في نشوء أزمة إقليمية جديدة وجلب مشاكل سياسية متجددة لأوزال وخليفته. لقد خلقت حملة صدام حسين على الأكراد العراقيين في الشمال أزمة لاجئين إنسانية، إذ تدفق الآلاف من الأكراد النازحين عبر الحدود العراقية إلى تركيا. وردًا على ذلك، خططت الولايات المتحدة الامريكية ، بدعم من بريطانيا وفرنسا، لإنشاء ملاذ آمن في شمال العراق للاجئين الأكراد واقترحت استخدام قاعدة إنجرليك لدعم عملية توفير الملاذات الآمنة. تطلبت تلك العملية توفير حوالي ٢٠٠٠ جندي، ومرة أخرى لأسباب دستورية، تفويضًا جديدًا للمهمة من قبل البرلمان التركي. لم تحصل الموافقة الأولى لإنشاء ملاذ آمن في ايلول ١٩٩١، مع ضرورة الحصول على تفويضات لاحقة كل ستة أشهر[١٠].

كلفت حرب الخليج تركيا ثمناً باهظاً قدر بـ اكثر من ٦ مليار دولار من الموارد الضائعة. وعلى الرغم من تعويضها عن هذه الخسارة بمساهمات من المانيا واليابان فإن المكسب السياسي الذي كان يعوّل عليه الرئيس اوزال لم يتحقق , واستمر مخطط تحقيق عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الاوربي مشروعاً محيراً

كما كان من قبل[١١]. وبعد وفاة أوزال المفاجئة في عام ١٩٩٣, شجبت أحزاب المعارضة والجمهور قوات حفظ السلام التابعة للأكراد لتأمينها ملاذاً آمناً بحكم الأمر الواقع للانفصاليين الأكراد في العراق وتركيا. وقد تسامح الجيش مع المهمة، ولكن المعلومات الاستخباراتية التي تفيد بأن الأكراد يستخدمون الملاذات الآمنة بشكل متزايد كقواعد لشن الغارات على الأراضي التركية جعلتهم يشعرون بعدم الارتياح[١٢] .

في حقبة ما بعد حرب الخليج، أدى تنفيذ التدابير العسكرية والاقتصادية ضد بغداد إلى عواقب وخيمة على أنقرة. وبدا أن حكومة تركيا ليس لديها خيار سوى تقديم دعمها للولايات المتحدة لتنفيذ منطقة حظر الطيران الشمالية التي فرضتها الأمم المتحدة فوق العراق. ونتيجة لعملية المراقبة الشمالية (ONW) والتي كانت في البداية عملية توفير الملاذات الآمنة السالفة الذكر التي أطلقت من الأراضي التركية، اضطرت الحكومة العراقية المركزية إلى وقف قبضتها العسكرية المحكمة على شمال العراق. وتم ملء الفراغ الإقليمي في السلطة من قبل الجماعات الكردية الناشئة. إن ما حدث في هذه المنطقة من قبل هو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني زرعا "**جنين الدولة الكردية**". فضلاً عن ذلك، فقد تحولت المنطقة إلى ملاذ آمن لأنشطة حزب العمال الكردستاني[١٣].

أعادت تركيا فتح سفارتها في بغداد على مستوى القائم بالأعمال في آذار ونيسان ١٩٩٣ , بعد انقطاع العلاقات بسبب الحرب ، ، لتكون بذلك أول دولة في حلف شمال الأطلسي تفعل ذلك. وعلى الرغم من وجود تقارير عرضية في الصحافة التركية تفيد بأن صدام كان يساعد حزب العمال الكردستاني، فإنه نفى ذلك بشدة، ولا توجد إشارة واضحة إلى أنه قدم للحزب أكثر من مساعدة هامشية[١٤].

اما على مستوى وسائل الاعلام التركية فقد نشرت صحيفة (حريت) مقالاً تحت عنوان "**خيانة الطالباني**" , جاء فيه "**ان الطالباني الذي ابدى الصداقة لتركيا قد وجه لها طعنة من الخلف عندما راح يتعاون مع اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني واخذ يسكّن عناصر هذا الحزب في المخافر الحدودية التي شيدتها تركيا في منطقه هكورك العام فضلاً عن استقرار عناصره ايضاً في معسكر بمدينة السليمانية**". وقد تمت مناقشة قوة المطرقة المتأهبة في المجلس الوطني التركي الكبير في ٣٠ حزيران ١٩٩٤ وكان المؤيدون لبقائها ١٩٣ نائباً اما المعارضون فكان ١٤٧ نائباً فحين تغيب ١٠١ نائب من الحضور فضلاً عن ذلك كانت هناك ورقة واحدة بيضاء(١٥).

شكل العراق قضية مهمة في السياسة الخارجية التركية منذ ثمانينيات القرن العشرين ، بسبب هجمات حزب العمال الكردستاني عبر الحدود العراقية. وكما يشير مارتن، "**لقد نشأ التهديد الأكثر خطورة للمجتمع التركي المتعدد الأعراق من المطالب الانفصالية للأكراد الأتراك المتطرفين، الذين يمثلهم حزب العمال الكردستاني. وقد تلقى حزب العمال الكردستاني الدعم من جيران تركيا الثلاثة في الشرق الأوسط، العراق وسوريا وإيران**" . وفي محاولة لقمع معسكرات حزب العمال الكردستاني عبر الحدود، نفذت القوات الجوية التركية في كثير من الأحيان عمليات عبر الحدود. وشملت أكبر هذه العمليات، في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، ما بين ٣٥ ألفًا إلى ٥٠ ألف جندي . ولفترة طويلة، حددت مثل هذه العمليات ديناميكيات العلاقات بين البلدين(١٦).

وعلى الصعيد الاقتصادي، أعيد فتح معبر الخابور الحدودي بين تركيا والعراق للتجارة في آب ١٩٩٥، حيث اقتصرت صادرات تركيا إلى العراق رسمياً على الغذاء والأدوية، في مقابل الوقود من مصفاة كركوك. وتوسعت العلاقات التجارية

مع العراق بعد كانون الأول ١٩٩٦، عندما قبل صدام حسين أخيراً قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٨٦، الذي يسمح للعراق بتصدير النفط بقيمة ٢ مليار دولار أميركي لكل ستة أشهر، ويمكن استخدام ٦٥% منها لشراء الغذاء والأدوية للعراق. ورغم أن هذا البرنامج توقف بشكل دوري، بسبب فشل صدام في التعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، فإنه سمح لتركيا بإعادة فتح خط أنابيب كركوك–يومورتاليك جزئياً، وتصدير السلع إلى العراق بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً[١٧].

وفيما يتصل بسياسة تركيا تجاه العراق، دعا أربكان إلى رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، وبدأ المفاوضات بشأن فتح خط أنابيب النفط الذي أغلقته تركيا بموجب قرارات الأمم المتحدة. وأرسل بعثات حسن نية إلى ذلك البلد، بما في ذلك وزير العدل التركي شوكت كازان الذي صرح في تشرين الأول ١٩٩٦ بأن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق غير عادلة، وأن "**من واجب تركيا أن تقف إلى جانب صديقها**"[١٨]. علاوة على ذلك، أحدثت الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها تركيا مع إسرائيل في عام ١٩٩٧ موجة غضب عارمة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وأصبحت تشكل مشكلة كبرى في علاقات تركيا مع الدول الإقليمية[١٩].

من أجل تحقيق المصالح الأمنية التركية وتوفير الاستقرار الإقليمي، اقترح تورومتاي استراتيجية ثلاثية: (١) مساعدة العراق على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، ودعم الحكومة العراقية لتطبيع علاقاتها الخارجية دون التدخل في شؤونها الداخلية، (٢) القضاء على تهديد حزب العمال الكردستاني من خلال الجهود المشتركة في أراضي العراق، و(٣) تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق بالتوازي مع تطبيعها في النظام الدولي . لقد حددت هذه الاستراتيجية

الثلاثية المستويات إلى حد كبير معالم السياسة التركية تجاه العراق حتى الغزو الأميركي[٢٠].

وافق مجلس الشيوخ الأميركي في أيلول ١٩٩٨ على قانون تحرير العراق, ومنذ ذلك الحين، سعت واشنطن إلى تغيير النظام في العراق. وبدأت سياسات واشنطن وأنقرة تتباعد بشأن العراق. ولكن الشراكة الاستراتيجية بين الحليفين تجددت في عام ١٩٩٩. أولاً، ساعدت الولايات المتحدة في القبض على أوجلان في ١٥ شباط ١٩٩٩، وهو ما وجه ضربة موجعة لحزب العمال الكردستاني. ثانياً، قدمت الولايات المتحدة دعماً قوياً لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي . ونتيجة لذلك، أطلقت أنقرة إصلاحات سياسية داخلية، كان عليها من خلالها إعادة تشكيل القضية الكردية. إن إعادة تصور محنة المواطنين الأكراد، بأطر ثقافية واجتماعية، إن لم تكن سياسية، من شأنه أن يخلق حتماً آثاراً على سياسة تركيا (الشمالية) تجاه العراق[٢١]. وفي تقييم لعلاقات تركيا مع جاراتها الشرق اوسطية في التسعينيات من القرن العشرين , وصف الباحث التركي سولي اوزال Soli Özal بإيجاز التغيير الحاصل في تلك العلاقات قائلاً: "**بينما تتعرض تركيا لأعمق ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال الحقبة الجمهورية تجد انقرة نفسها متورطة ايضاً في شؤون الشرق الاوسط بكثافة وحدة غير مسبوقين**"[٢٢].

ومع إظهار استطلاعات الرأي بوضوح تقدم حزب العدالة والتنمية، وبالتالي احتمال تشكيله للحكومة المقبلة ، اقتصر البيان الانتخابي للحزب على الدعوة إلى الحفاظ على سلامة أراضي العراق، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح من جانب الحكومة العراقية بالكامل. يبدو أن أردوغان كان بعيد كل البعد عن دعم الخطة الأميركية، إلا إذا أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذا الإجراء، وهو الأمر الذي ظل غير مؤكد[٢٣].

عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢، كانت حرب العراق لا تزال على رأس أجندة السياسة الخارجية الأميركية. ومن أجل بناء تحالف عسكري واسع النطاق، سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على الدعم الدولي من الأمم المتحدة. وكان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٤٤١، الذي صدر في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢، الذي عرض على العراق "**فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته بنزع السلاح**"، وهدد بعواقب وخيمة إذا لم يتم تنفيذ شروطه, بمثابة ذريعة لمعاقبة نظام صدام حسين على العيوب المزعومة في برامج أسلحة الدمار الشامل. وكان ما يقرب من ٩٠% من الشعب التركي يعارض أي نوع من الحرب ضد العراق. وكان حزب العدالة والتنمية محصوراً بين الضغوط الأميركية الهائلة والمعارضة الشعبية المتزايدة. وكان الدعم السياسي والاقتصادي الأميركي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠١، ظل الاقتصاد التركي في حاجة ماسة إلى التعافي. ففي عام ٢٠٠٢، سجلت الميزانية الوطنية عجزًا بنسبة ٢,٣٪ تقريبًا. وبلغ إجمالي الدين حوالي ٢٥٠ مليار دولار[٢٤].

وبالعودة للعلاقات السياسية نلاحظ ان نائب الرئيس الأميركي آنذاك ديك تشيني Dick Cheney عند زيارته تركيا في عام ٢٠٠٢ (قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في انتخابات تشرين الثاني في وقت لاحق من ذلك العام)، طلب من أنقرة الإذن بفتح جبهة شمالية ضد العراق. ولكن بولنت أجاويد، رئيس الوزراء التركي آنذاك، رفض طلب الولايات المتحدة. ورأت واشنطن إمكانية نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني المقبلة، والتي توقعت فوز الأخير[٢٥] , وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة قد تولت السلطة للتو، وكانت محصورة بين الضغوط الأميركية المتزايدة والاحتجاجات الجماهيرية في

بلدها، فشعرت بالحيرة بشأن ما ينبغي لها أن تفعله. وفي النهاية، رفض المجلس الوطني التركي السماح للأميركيين بنقل قواتهم إلى الأراضي التركية، ونتيجة لذلك تدهورت العلاقات الأميركية التركية، وتفاقمت سوءاً عندما اعتقل الأميركيون عملاء أتراك في شمال العراق وتعاونوا بشكل وثيق مع زعماء المنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي في العراق، بارزاني وطالباني. لقد تابعت تركيا التطورات بقلق، إذ كانت تخشى أن يؤدي تزايد الحكم الذاتي والاستقلال الفعلي للمنطقة الكردية إلى إثارة ردود فعل متسلسلة بين أكراد تركيا أنفسهم(٢٦). وقد سعى عبد الله غول ووزير الخارجية ياجار ياكيج ومستشارهما أحمد داود أوغلو إلى إيجاد حلول دبلوماسية. وفي هذا الصدد، قادت الحكومة التركية تشكيل "**مجموعة جيران العراق**" من أجل منع الغزو و حماية أراضي العراق. وفي ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣، استضافت تركيا أول هذه المشاورات الدبلوماسية الإقليمية في إسطنبول(٢٧) . وجزءً من هذا البرنامج، التقى وزراء خارجية البلدان ذات الصلة رسميًا أحد عشر مرة وبشكل غير رسمي ثلاث مرات في أماكن مختلفة مثل إسطنبول وبغداد وطهران. ومن خلال هذه المنصة، اتفقت جميع دول الجوار على سلامة أراضي العراق ووحدته السياسية. وحضر بعض الاجتماعات ممثلون عن المفوضية الأوربية والأمم المتحدة فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الاجتماعات على محمل الجد وطلب المزيد من التعاون الإقليمي بشأن القضية العراقية(٢٨).

في خضم هذه التطورات قامت تركيا بإرسال ما يقرب ١٠ آلاف جندي تركي الى مناطق الحدود . الا ان تقديرات مخططي السياسة الخارجية الامريكية كانت خاطئة حول موافقه المجلس الوطني التركي الكبير على قرار الحكومة التركية حول مرابطة القوات الأمريكية في الاراضي التركية, لذا صوت المجلس الوطني التركي

الكبير بـ ٢٦٤ صوتاً لصالح نشر ٦٢ جندي امريكي ومعارضة ٢٥١ نائباً وامتناع ١٩ نائب, ومن خلال هذا التصويت لم تتمكن الحكومة من تمرير قرارها الذي كان يحتاج الى اغلبيه مطلقة وفقاً لدستور عام ١٩٨٢ . وقد علق رجب طيب اردوغان على قرار المجلس الوطني التركي الكبير قائلاً " ان الحكومة تعمل على خطط بديلة تخدم مصالح تركيا على احسن وجه, وقد يكون لذلك ثمن معين وسيتبلور قرارنا تماشياً مع التطورات[٢٩] .

صوت البرلمان التركي في آذار ٢٠٠٣ ضد السماح للولايات المتحدة باستخدام الأراضي والقواعد التركية لدعم حملتها العسكرية الوشيكة على العراق. ولقد تسبب التصويت السلبي في خلق صعوبات عملياتية كبيرة للولايات المتحدة، التي كانت تخطط لتطويق الجيش العراقي من خلال إنشاء جبهة شمالية تضم نحو ستين ألف جندي. ورغم وضع خطط الطوارئ، فقد جاء القرار بمثابة مفاجأة لمعظم المخططين العسكريين، واتهم المحللون السياسيون الساخطون تركيا بالتخلي عن حليفتها العظمى في وقت الحاجة[٣٠] . وعندما قرأ رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان برنامج حكومته في ١٩ آذار ٢٠٠٣ , مؤكداً على أن سياسة تركيا تجاه المشكلة العراقية تتمحور حول المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكانت حماية المصالح الإطار السياسي الأكثر بروزاً الذي حدد الموقف الخطابي لحكومة حزب العدالة والتنمية أثناء الأزمة العراقية. وإذا ما تعرضت هذه المصالح للتهديد، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية سوف تتخذ القرارات المناسبة، من أجل ضمان "**بقاء الدولة ورفاهية الأمة**" . ووفقاً للبرنامج الذي قرأه أردوغان: "**إننا نتمنى أن تحل المشكلة العراقية في إطار قرارات الأمم المتحدة... إن حكومتنا تولي أهمية كبيرة لحماية سلامة أراضي العراق ووحدته السياسية. ونحن نعد أن كل الموارد**

الطبيعية في العراق ملك للشعب العراقي. ورغبتنا هي أن تعيش المكونات الرئيسة في العراق, التركمان والعرب والأكراد والمجتمعات الأخرى في سلام"[٣١].

اعلن الرئيس الامريكي بوش الابن في الاول من ايار ٢٠٠٣ انتصار التحالف الانكلوـ امريكي على نظام صدام حسين في العراق , عندها بدأت تركيا التحضير لمرحلة ما بعد الحرب , وراحت تستطلع بدقة الواقع الجديد لتتمكّن من ان تكون فاعلاً اساسياً على الساحة العراقية . في هذا الاطار عملت تركيا على الإفادة من فرص اعادة الاعمار بعد التدمير الفادح الذي لحق بالعراق وقد هدفت هذه القوة الناهضة الى جني العدد الاكبر من الفوائد لتعزيز نموها الاقتصادي . هكذا انطلقت الشركات التركية سواء العاملة في القطاع الخاص او الرسمي للاستثمار في قطاعات البناء والنسيج والتصنيع الزراعي وبدت في وقت من الاوقات كأنها تسيطر على السوق العراقية[٣٢].

لم تبدأ العلاقات التركية العراقية في استئناف درجة من الحكم الذاتي إلا في عام ٢٠٠٥ تقريباً، عندما بدأت العراق في إنشاء مؤسسات سياسية جديدة لعصر ما بعد صدام. وفي هذا السياق، كان الموقف المستقبلي للأكراد العراقيين، ووضع مدينة كركوك . التي يتنازع عليها الأكراد والعرب والتركمان المحليون . القضية الأكثر إثارة للجدال بالنسبة لتركيا[٣٣] . ففي أعقاب انتخابات المجلس الوطني الانتقالي العراقي في كانون الثاني ٢٠٠٥، انتُخِب جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيساً للعراق في نيسان. ولقد كان هذا الأمر ذا أهمية أساسية بالنسبة لتركيا، لأنه يعني أنه بمجرد أن يحتل أحد الزعيمين الكرديين الرئيسيين في العراق منصباً من مناصب السلطة في بغداد، فإن الأكراد سوف يصبحون أقل اهتماماً بالانفصال عن الدولة العراقية: ولقد اعترف طالباني نفسه في وقت لاحق بأن الجمهورية الكردية المستقلة **"ليست سوى حلم"**[٣٤].

أعلن حزب العمال الكردستاني في أيار ٢٠٠٥ انتهاء وقف إطلاق النار وبدأ "**الدفاع النشط**" ضد تركيا. ثم بدأ التحرك نحو الحدود التركية وتزايدت هجمات حزب العمال الكردستاني في تركيا، وخاصة في صيف ٢٠٠٦ عندما فقد ٩٠ جندياً تركياً حياتهم(٣٥). وقد تضاءلت المخاوف التركية بشأن مستقبل العراق في أيار ٢٠٠٥ عندما زار إبراهيم الجعفري أنقرة في أول رحلة له إلى الخارج منذ توليه منصبه رئيساً لوزراء العراق في الشهر السابق، وأكد لمضيفيه أن حكومته لن تسمح لأي جماعة في العراق [أي حزب العمال الكردستاني] بإلحاق الضرر بأمن البلدان المجاورة(٣٦).

ومع اقرار الدستور العراقي في ٢٠٠٦ , وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الاخطار التي تُرتسم في العراق وتؤثر على جميع دول المنطقة, اذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية بخسائر واضحة إذ بدأ حزب العمال الكردستاني بالتمركز في شمال العراق والبدء بإقرار صيغة النظام الفيدرالي وتراجع موقع التركمان, والسعي لتغيير الوضع الديمغرافي في مدينة كركوك الاستراتيجية . وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ تم عقد اجتماع موسع للدول المجاورة للعراق في اسطنبول بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية والامين العام للأمم المتحدة وكانت القضية المحورية لهذا الاجتماع هي التأكيد على وحدة الاراضي العراقية , وقد شدد البيان الختامي للاجتماع على الحاجة الملحة للتعاون على مكافحة المجموعات الإرهابية وقد اقدمت الحكومة التركية في ٢٠٠٧ برسم الخطوط العامة التي تحدد علاقاتها بالعراق من خلال : حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق واعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية. كذلك التوصل الى التسوية بين جميع طوائف الشعب العراقي. حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط جميع معابره البرية والجوية . حل قضية كركوك عبر العمل السياسي مع العراق , إنهاء وجود حزب

العمال في شمال العراق . واخيراً توزيع الثروات العراقية بشكل عادل لكل العراقيين(٣٧).

المحور الثاني: تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين

دخلت العلاقات العراقية – التركية، وخصوصاً في المجالين السياسي والاقتصادي مرحلة جديدة من التطور الحقيقي الملموس في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ، الذي شهد تطورات داخلية مهمة في كلا البلدين. ففي تركيا حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في الإنتخابات البرلمانية في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ ، الأمر الذي عزز الاستقرار الداخلي في تركيا، ودفع الحكومة بثقة أكبر إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ودستورية، والإنخراط أكبر مع تعزيز علاقاتها مع دول الجوار كافة ومحاولة تطبيق مبدأ تصفير المشاكل معها، أما العراق فقد شهد في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧ انطلاق حملة أمنية مكثفة للسيطرة على تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، مما ساهم في تحقيق استقرار أمني نسبي في العراق مكنه من تعزيز علاقاته السياسية والإقتصادية مع دول الجوار، وخصوصاً تركيا(٣٨).

بدأ حزب العدالة والتنمية عدة اجتماعات رسمية سرية مع مسؤولي حكومة إقليم كردستان شارك فيها رئيس منظمة الاستخبارات الوطنية التركية . ومع ذلك، استغرق الأمر بعض الوقت حتى يغير حزب العدالة والتنمية علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان. وعندما أعلن رئيس الوزراء التركي أردوغان في عام ٢٠٠٧ أن الحكومة ستقيم محادثات مباشرة مع حكومة إقليم كردستان، رد رئيس الأركان آنذاك الجنرال يشار بويوكانيت بأن تركيا لابد وأن تشن عملية عسكرية في شمال

العراق ضد حزب العمال الكردستاني الذي كان، وفقاً له، يستعد لشن هجمات جديدة ضد تركيا تحت حماية حكومة إقليم كردستان[٣٩] .

بهدف تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين تركيا والعراق , اتفق الطرفان على مذكرة تفاهم للتعاون الإقتصادي بين البلدين، فوقعا في ٨ آب ٢٠٠٧ على اتفاقية التعاون المشترك في مجال الطاقة ونقل الغاز العراقي إلى أوربا عبر تركيا[٤٠] . وكذلك زرعت بذور التعاون الثنائي المتعدد الأبعاد بين أنقرة وبغداد بالفعل خلال زيارة أردوغان في تموز ٢٠٠٨, وهي اول زيارة لزعيم تركي يزور بغداد منذ ما يقرب من عشرين عاماً , ثم وقع أردوغان والمالكي اتفاقية شراكة استراتيجية تلزم تركيا والعراق بالتعاون في مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة والمياه والثقافة والأمن. وتم تحديد الخطوط العريضة لتشكيل المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي خلال تلك الزيارة[٤١]. فوقع الطرفان على الإعلان السياسي المشترك بشأن إنشاء المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي في ١٠ تموز ٢٠٠٨[٤٢]. وفي أعقاب تلك الزيارة، زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تركيا وأعطى تأكيدات على أن العراق مستعد للتعاون مع تركيا في حربها ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني , وبالتالي معالجة أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية[٤٣].

سيعقد مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى الأول اجتماعًا على الأقل مرة واحدة سنويًا تحت الرئاسة المشتركة لرئيسي الوزراء. كما سيعقد المجلس ثلاثة اجتماعات كل عام على المستوى الوزاري. وستعقد اجتماعات رسمية رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عواصم الدولتين. وسيعمل الوزراء المعنيون على وضع خطط عمل لتسريع التعاون في مجالات مسؤولياتهم. وستشمل هذه الشراكة الاستراتيجية مجموعة واسعة من القضايا، وأهمها التعاون في المجالات السياسية

والاقتصادية والطاقة والمياه والثقافة والأمن والعسكرية على أساس المبادئ التالية(٤٤):

المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية: دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على استقلال العراق وسيادته الكاملة وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية ضد التهديدات. إبرام الاتفاقيات الثنائية بشكل سريع وفي الوقت المناسب للمساعدة في إقامة روابط أقوى بين البلدين. الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في احترام الحدود المعترف بها دوليا, والتعهد بالالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام ثراء التركيبة المتعددة الثقافات والأديان والأعراق في العراق وأهمية تأمين واحترام التعايش السلمي بين جميع الطوائف، فضلاً عن الهوية العراقية، من أجل مستقبل العراق . تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافي والتعليمي والعلمي للمسؤولين الحكوميين، فضلاً عن الطلاب بين البلدين وتعزيز التعاون بين المؤسسات في مجالات التعليم العالي والتكنولوجيا والمعرفة الفنية(٤٥).

اما المجالات الاقتصادية والطاقة: إبرام اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي الاستراتيجي بين البلدين قبل نهاية عام ٢٠٠٨ . تشجيع التعاون لزيادة السياحة وتسهيل العمليات السياحية في كلا البلدين . تشجيع العمل على برامج مشتركة لإنشاء مناطق التجارة الحرة والصناعية للمساهمة في زيادة فرص العمل والاستثمارات المحلية في العراق. التعاون في أعمال إعادة الإعمار بهدف تلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية لشعب العراق. تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق في تلبية احتياجاته الزراعية ومتطلباته المائية بما في ذلك الري مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات تركيا الزراعية ومتطلباتها المائية لتقديم مثل هذه المساعدة. دعم التعاون في مجال البنية التحتية للنقل في العراق بهدف دمج العراق مع أوروبا من خلال تركيا. دعم التنمية الاقتصادية في العراق

من خلال برامج المساعدة في جهوده للانتقال إلى اقتصاد قائم على السوق. التعاون في مجال الطاقة من خلال إقامة شراكات بين الشركات التركية والعراقية . تنفيذ المشاريع التي من شأنها مساعدة العراق وتركيا في تلبية احتياجاتهما من الكهرباء [٤٦].

وفي مجالات التعاون الأمني والعسكري: احترام أمن أراضي كل منهما ودعم الجهود المشتركة بين العراق وتركيا لمنع عبور الإرهابيين والأسلحة غير المشروعة من وإلى العراق والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين العراق وتركيا للسيطرة على حدودهما المشتركة ومنع جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي وكل أشكال الدعم الأخرى للإرهابيين والمنظمات الإرهابية [٤٧].

شهدت العلاقات العراقية– التركية عام ٢٠٠٩ نشاطاً متزايداً من خلال تلك الزيارات التي قام بها صناع القرار في البلدين، فقد زار بغداد خلال هذا العام ٢٠٠٩ ، من الجانب التركي كل من : وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، ورئيس الجمهورية عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بهدف توطيد العلاقات الثنائية بين الدوليتين على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني[٤٨]. ووقعت الحكومتان التركية والعراقية سلسلة من الاتفاقيات تتراوح بين التعاون الثقافي وترتيبات الحدود الجديدة. وقد لخص السفير التركي في العراق مراد أوزيليك موقف تركيا على النحو التالي: "**قررت تركيا والعراق تطوير العلاقات الاستراتيجية وأنشأتا آليات لذلك، بما في ذلك الاجتماعات المتكررة بين كبار المسؤولين في كل المجالات**" [٤٩].

زار الرئيس عبد الله غول العراق في آذار ٢٠٠٩، فكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس تركي إلى العراق بعد ٣٣ عامًا وكانت تهدف إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية جيدة. وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة،

والتقى الرئيس غول مع طالباني والرئيس العراقي ورئيس الوزراء العراقي المالكي ورئيس وزراء إقليم كردستان نيجرفان بارزاني والبرلمانيين التركمان في البرلمان العراقي. وكان الهدف من هذه الزيارة إظهار أن تركيا على مسافة متساوية من جميع المجموعات في العراق [٥٠]. بالإضافة الى ذلك , دعت تركيا وسوريا، في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي انعقد في اسطنبول في آذار ٢٠٠٩، العراق إلى إجراء مفاوضات بشأن الاستخدام المعقول وتخصيص الأنهار العابرة للحدود. وبعد شهرين، في أيار ٢٠٠٩، تبنى البرلمان العراقي قراراً ينص على أنه سيمنع أي اتفاقات مع سوريا أو تركيا لا تتضمن الاعتراف بحقوق العراق في المياه. وفي الشهر التالي، في حزيران ٢٠٠٩، وافقت كل من تركيا وسوريا على المساعدة في تخفيف الجفاف في العراق من خلال زيادة تدفق المياه. وفي ٣ أيلول ٢٠٠٩، عقدت تركيا وسوريا والعراق اجتماعاً قررت فيه التعاون لبدء برامج التدريب على المياه ومراقبة وتبادل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وظروف الجفاف في البلدان الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقوا على إنشاء محطات جديدة وتحديث محطات قياس تدفق المياه. وبعد محادثات بين وزير الخارجية العراقي ووزير البيئة التركي، وافقت تركيا أيضاً على توفير ٥٥٠ متراً مكعباً في الثانية من مياه نهر الفرات للعراق حتى ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٩. وحددت الدول الثلاث موعداً لاجتماعها المقبل في كانون الثاني ٢٠١٠ في بغداد، والذي تم تأجيله حالياً بسبب الانتخابات البرلمانية في العراق[٥١].

وفي إطار تفعيل المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي العراقي- التركي انعقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري بين البلدين في ١٧- ١٨ ايلول ٢٠٠٩ في إسطنبول. وتضمن الوفد الوزاري العراقي تسعة وزراء منهم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة وغيرهم، وصرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلوا قائلاً :

"حالما تنتشر تجربة عملية التعاون الإستراتيجي بين العراق وتركيا في المنطقة، فإنها ستصبح إنموذجاً جديداً للشراكة في الشرق الأوسط الذي لن يكون بعدها مكان للأزمات والمشاكل والصدمات بل مركز لحضارة عظيمة". وتابع بقوله: " **سنناقش اليوم الخميس القضايا ذات الإستراتيجية القصوى، بما في ذلك الأمن والطاقة والتجارة والزراعة والصحة والأشغال العامة"**. وقال إن الهدف النهائي هو إقامة تكامل اقتصادي حقيقي بين البلدين(٥٢) .

ومن الامثلة على تحسن العلاقات بين البلدين , عملت تركيا وسيط في المنطقة, فكانت حلقة وصل بين العراق وسوريا عندما ألقت الحكومة العراقية باللوم على سوريا في التفجيرات التي وقعت في آب ٢٠٠٩. وتم حل الأزمة الدبلوماسية التي تلت ذلك بين البلدين من خلال الدبلوماسية المكوكية التي أجراها وزير الخارجية التركي داود أوغلو. وعلى نحو مماثل، عملت تركيا أيضاً كحلقة وصل بين ممثلي الحكومة الأميركية والسياسيين العراقيين(٥٣).

من بين مذكرات التفاهم الثمانية والأربعين التي تم توقيعها بين تركيا والعراق في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٩، كانت هناك مذكرة واحدة تتعلق بالمياه(٥٤) , وبالرغم من عدم الإشارة إلى ذلك في عنوان مذكرة التفاهم، فهناك إشارات في مذكرة التفاهم إلى حقيقة أنها تتعلق بـ "مياه" نهري "دجلة والفرات". وتماشياً مع النهج الوظيفي المتوخى، تم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الموارد المائية العراقية ووزارة البيئة والغابات التركية، وهما البيروقراطيتان الحكوميتان المسؤولتان عن جميع المسائل الفنية، بما في ذلك تنمية المياه وإدارتها وحماية مواردها(٥٥) .

كانت تركيا فعّالة في المفاوضات بشأن الانسحاب الأميركي لقواتها من العراق. وعلى نحو مماثل، بعد الانتخابات التي جرت في العراق في آذار ٢٠١٠، عندما لم تتوصل الجماعات السياسية المختلفة إلى اتفاق، عملت تركيا على تقريب

وجهات النظر بين جميع الفرقاء[٥٦] . كما أنشأت الحكومة العراقية في ١٩ تشرين الاول ٢٠١٠ لجنة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا , مع تقديرات بلوغ حجم التبادل التجاري مع تركيا ١٢ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١١. أما الواردات التركية من العراق ارتفعت من ٦٤٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، إلى نحو مليارين و ٥٠٥ مليون دولار عام ٢٠١١ ، ويذكر المعهد الإحصائي التركي أن العراق احتل المرتبة العاشرة في نسبة الصادرات التركية إلى العراق لعام ٢٠٠٨ وفي ٢٠٠٩ احتل العراق المرتبة الخامسة[٥٧].

توجت العلاقات التركية مع اقليم كردستان العراق بإفتتاح القنصلية العامة التركية بـ أربيل في التاسع والعشرين من آذار ٢٠١١ , فكانت مثابة النهاية العرضية لسياسة تركيا في العراق بعد الحرب [٥٨]. واستمرت الزيارات المتبادلة خلال عام ٢٠١١. وبحلول نهاية العام، كانت القضية الأكثر إلحاحًا بالنسبة للحكومتين هي الانسحاب العسكري الأمريكي الوشيك من العراق. وفقًا للتخطيط الأصلي، كان من المقرر أن تبقى بعض القوات الأمريكية في البلاد بعد كانون الاول ٢٠١١ لتدريب الجيش العراقي. ومع ذلك، رفضت الحكومة العراقية الطلب الأمريكي بمنحها الحصانة القانونية أثناء وجودها في العراق. وبناءً على ذلك، ورد أن رجب طيب أردوغان اقترح أن يتولى الجيش التركي المهمة. وإذا حدث هذا، فستستمر تركيا في لعب دور مهم في العراق بعد رحيل الولايات المتحدة، مما يؤكد على الترابط المتزايد بين الدولتين[٥٩]. ومع ذلك، واجهت المشاركة الدبلوماسية التركية في العراق والعلاقات الودية مع جميع الأطراف التحدي الأكثر أهمية في عام ٢٠١٢ عندما انتشرت المنافسة السياسية الداخلية في العراق إلى تركيا. أدت الصراعات السياسية بين الفصائل المختلفة في العراق إلى إزاحة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي من السلطة وخروجه لاحقًا من العراق. وعلى الرغم من

قرار الحكومة العراقية بإدانته بعقوبة الإعدام غيابيًا، إلا أن تركيا سمحت في ايلول ٢٠١٢ للهاشمي بالإقامة في تركيا، مما أدى إلى توتر علاقاتها مع الحكومة العراقية(٦٠).

مرت عملية "**الانفتاح الكردي**" التي أطلقها حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٩ لإيجاد حل للصراع الكردي المستمر بعدة مراحل ووصلت إلى مستويات جديدة عندما سمح أردوغان في عام ٢٠١٢ لمسؤولي الدولة بالتفاوض مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان. وفي آذار ٢٠١٣، تمت قراءة رسالة أوجلان إلى الشعب، والتي دعا فيها إلى إنهاء النضال المسلح، علناً باللغتين التركية والكردية خلال احتفالات عيد النوروز في ديار بكر. وقد تم التأكيد على ارتباط كل هذه التطورات المحلية بالسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية عندما التقى أردوغان برئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في تجمع حاشد في ديار بكر في تشرين الثاني ٢٠١٣(٦١) .

مشكله بعشيقة وتأثيرها في العلاقات العراقية ـ التركية : على الرغم من تلك السنوات من التعاون بين البلدين كان هنالك العديد من المشكلات العالقة بينهما اهمها مشكلة مدينة بعشيقة التي كان تنظيم داعش قد استولى عليها في حزيران ٢٠١٤ وغير اسمها الى مدينه دُعاء , الامر الذي ادى الى هروب المدنيين الايزيديين منها بعد احتلالها مباشرة. شهرت المنطقة فيما بعد قتالاً بين داعش وقوات البيشمركة الكردية , حتى طُرد التنظيم منها بدعم من القوات التركية . ادى التدخل التركي في شمال العراق في نهاية الامر الى تمركز القوات التركية في مناطق شمال العراق وتحديداً في بعشيقة شمال الموصل في عام ٢٠١٥ وبررت تركيا ذلك ان قواتها موجودة لتدريب قوات البيشمركة الكردية بينما عدت الحكومة العراقية ذلك اعتداءً صارخاً على سيادة العراق خصوصاً ان هذه القوات موجودة

من دون اذن رسمي من بغداد , إذ اشارت بعض المصادر الى وجود ١٢٠ الى ١٥٠ جندياً تركياً مدعومين بحوالي ٢٠ الى ٢٥ دبابة في بعشيقه[٦٢].

الاستفتاء الخاص حول استقلال اقليم كردستان العراق : اجرت حكومة كردستان العراق في ٢٥ ايلول ٢٠١٧ استفتاء خاص حول الاستقلال , على الرغم من المعارضة العراقية والإقليمية والدولية لذلك. واظهرت النتائج الأولية ان ما يقرب من ٩٣,٢٥% من الاصوات المُدلى بها كانت لمصلحة إعلان استقلال الاقليم . وعلى الرغم من ان الاستفتاء على الاستقلال غير ملزم , فإن حكومة اقليم كردستان العراق وصفته بانه "**ملزم**" وادعت ان هذه النتيجة الإيجابية ستؤدي الى بدء بناء الدولة الكردية من خلال المفاوضات مع العراق بدلاً من الإعلان الفوري عن استقلال إقليم كردستان , الامر الذي رفضته الحكومة العراقية نهائياً . قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو Mevlüt Çavuşoğlu في حزيران ٢٠١٧ ان قرار حكومة اقليم كردستان العراق اجراء الاستفتاء على الاستقلال كان "**خطأً فادحاً**" . كما قال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في حزيران ٢٠١٧ ايضاً ان الاستفتاء لن يخدم مصالح اي شخص , ووصفه بانه يشكل تهديداً للسلامة الإقليمية للعراق . واعرب عن اسفه إزاء ذلك وفي ١٤ ايلول ٢٠١٧ حذرت وزارة الخارجية التركية حكومة اقليم كردستان العراق من انها ستدفع ثمناً غالياً اذا لم يتم التخلي عن الاستفتاء . وفي ٢٦ ايلول ٢٠١٧ شبه اردوغان الاستفتاء "**بالغدر**" . وقال إن التدابير الاقتصادية والعسكرية يمكن ان تستخدم ضد الكرد العراقيين. وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٧ اتفق الجانبان على تطوير جميع جوانب العلاقات الثنائية وزيادة التعاون في ردع حزب العمال الكردستاني[٦٣] .

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لتطور العلاقات بين العراق وتركيا ودور المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي في تطوير تلك العلاقات , والتي شملت آفاق تعاون واسعة لتشمل قطاعات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية , لم تحقق سياسة تصفير المشاكل مع الجيران سوى نجاح محدود. وشهدت العلاقات بين العراق وتركيا تقلبات عدة قبل تأسيس المجلس، إذ كانت المبادرات الأولية للتعاون تتمحور حول القضايا الحدودية والأمنية. ومع تغير المناخ السياسي في المنطقة، بدأ البلدين في تبني نهج أكثر شمولية لجعل التعاون متعدد الجوانب. وقد افضى التغيير الذي شهدته البيئة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى احداث تغيير جذري في طبيعة النظام والتفكير السياسي على مستوى العلاقة بدول الجوار ومنها تركيا . وقد تم تأسيس المجلس في ظل مجموعة من المبادرات الدبلوماسية التي أسفرت عن اتفاقيات ثنائية هدفت إلى تعزيز الثقة بين الدولتين. كما لعبت الظروف الإقليمية دوراً رئيسياً في دفع الجهات المسؤولة نحو توقيع اتفاقيات استراتيجية، والتي سيتم تناولها فيما بعد من خلال التحليل الإحصائي. وقد مثلت التطورات التي تم تناولها في طيات البحث, عدد من المخاوف الأساسية للحكومة التركية في تعاملها الدبلوماسي مع العراق, أولاً، تشعر تركيا بالقلق إزاء تفكك العراق إلى وحدات أصغر . ثانياً، تشعر تركيا بالقلق إزاء الدعم الذي يتلقاه الانفصاليون الأكراد في تركيا من الأكراد العراقيين. وهذا يمثل قلقاً مهماً يحفز تركيا على إصلاح العلاقات مع الأكراد العراقيين. ومن أجل منع حزب العمال الكردستاني من استخدام الوجود الكردي العراقي الجديد لتعزيز موقفهم، احتاجت تركيا إلى إقامة وتوسيع العلاقات الدبلوماسية مع هذا الكيان السياسي الجديد. ووفقاً للمنطق الواقعي، كان العامل المحفز الرئيسي وراء تغييرات السياسة الخارجية التركية في

العراق هو المصالح الأمنية المادية والرغبة في خفض مستوى عدم اليقين الذي تواجهه نتيجة لهذه التهديدات الأمنية. ولهذا السبب، كانت السياسة الخارجية التركية منذ عام ٢٠٠٧ موجهة نحو إقامة وتوسيع العلاقات الدبلوماسية في المنطقة. وهذا هو العامل الرئيسي وراء اعتراف تركيا بحكومة إقليم كردستان العراق في عام ٢٠٠٨، وافتتاحها قنصلية في أربيل في آذار ٢٠١٠، والدعم الذي قدمته لتشكيل حكومة في العراق في تشرين الثاني ٢٠١٠.

الهوامش

(١) خليل تورغوت أوزال : (١٩٢٧-١٩٩٣) : ولد في ملاطية عام ١٩٢٧. تلقى تعليمه في جامعة إسطنبول التقنية. عمل في هيئة تخطيط الدولة ثم في البنك الدولي. تولى أوزال منصب وكيل وزارة تخطيط الدولة عام ١٩٧٩ ثم نائب رئيس الوزراء من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٢. سمح الجيش، الذي استولى على السلطة في البلاد عام ١٩٨٠، بإجراء انتخابات برلمانية في تشرين الثاني ١٩٨٣. شكل أوزال حزب الوطن الأم المحافظ وقاده إلى الفوز في الانتخابات. أدى اليمين الدستورية رئيساً للوزراء في ١٣ كانون الاول ١٩٨٣. أعلن أوزال ترشحه لرئاسة تركيا في عام ١٩٨٩، على الرغم من انخفاض شعبية حزب الوطن الأم. انتخبه المجلس الوطني رئيسًا واستقال من منصب رئيس الوزراء وزعيم الحزب في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩، لتولي الرئاسة. على الرغم من أن الرئاسة كانت منصبًا شرفيًا إلى حد كبير، فقد استخدم أوزال نفوذه لمواصلة توجيه تركيا في اتجاه موالي للغرب. كان له دور فعال في السماح للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية التركية لقصف العراق أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١. توفي أوزال بسبب مشاكل في القلب في أنقرة عن عمر يناهز ٦٦ عامًا في ١٧ نيسان ١٩٩٣. للمزيد انظر :

Harris M. Lentz; Harris M. Lentz, Heads of States and Governments Since 1945, Taylor & Francis Group, UK, 1996, P.766.

(٢) William Hale, Turkey, Us and Iraq, Saqi Books, in association with London Middle East Institute, London , 2007, P.26.

(٣) Ibid., P.28.

(٤) Alexander Cooley, Base Politics : Democratic Change and the U.S. Military Overseas, Cornell University Press, USA, 2011, P.128 .

(٥) William Hale, Turkish Foreign Policy, 1774-2000, Taylor & Francis, UK , 2012, P.287 .

(٦) Alexander Cooley, Op.Cit. , P.128 .

(٧) William Hale, Op.Cit. , P.47.
(٨) Carl Krueger , Kemalist Turkey and the Middle East,Vol.3 ,Routledge ,London, 2016,P.102.
(٩) Yiicel Bozdaglioglu, Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach (International Relations Series), Routledge, New York ,2003,P.8.
(١٠) Alexander Cooley, Op.Cit. , P.129 .
(١١) يوسف حسين عمر, تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (١٩٢٣-٢٠١٨), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ط١, بيروت, ٢٠٢١ , ص ٤٦٦.
(١٢) Alexander Cooley, Op.Cit. , P.129 .
(١٣) Mehmet Akıf Kumral, Rethinking Turkey-Iraq Relations: The Dilemma of Partial Cooperation,Palgrave Macmillan US , 2016,P.156.
(١٤) William Hale, Op.Cit. , P.53.
(١٥) احمد نوري النعيمي, العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل , دار زهران للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠٠٩ , ص ٤٠٩ .
(١٦) Sertif Demir, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century : Prospects and Challenges, Brown Walker Press ,USA, 2016,P.107.
(١٧) William Hale, Op.Cit. , P.53.
(١٨) Özlem Terzi , The Influence of the European Union on Turkish Foreign Policy,Routledge, London, 2010,P.113.
(١٩) Yiicel Bozdaglioglu, Op.Cit.,P.8.
(٢٠) Mehmet Akıf Kumral, Op.Cit. ,,P.159.
(٢١) Ibid.,P.159.
(٢٢) يوسف حسين عمر, المصدر السابق , ص ٤٦٣ .
(٢٣) William Hale, Op.Cit. , P.74.
(٢٤) Mehmet Akıf Kumral, Op.Cit. ,PP.161-162.
(٢٥) Soner Cagaptay, Erdogan’s Empire: Turkey And The Politics Of The Middle East, I.B. Tauris ,2019,P.89.
(٢٦) Erik J. Zürcher , Turkey: A Modern History ,I. B. Tauris & Company,2017, P.362.
(٢٧) Mehmet Akıf Kumral, Op.Cit.,PP.161-162.
(٢٨) Aras Bülent., Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, SETA , Foundation for Political, Economic and Social Research May, 2009,PP. 13-14.

(٢٩) Ozgur Tufekci, The Foreign Policy of Modern Turkey: Power and the Ideology of Eurasianism, Library of Modern Turkey, I.B. Tauris, 2017, P.7.
(٣٠) Özlem Terzi , Op.Cit.,P.113.
(٣١) Mehmet Akıf Kumral, Op.Cit.,P.165.
(٣٢) جنى جبور , تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر , ص ١٤٨.
(٣٣) William Hale , Turkish Foreign Policy since 1774, Routledge ,2012,P.235..
(٣٤) Ibid., P.235.
(٣٥) Sertif Demir, Op.Cit. ,P.109.
(٣٦) William Hale , Turkish Foreign Policy since 1774, Op.Cit. ,P.235..
(٣٧) جمال خالد الفاضي , التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط، دار الخليج ,عمان , ٢٠١٩ , ص ص ١٤٤-١٤٥.
(٣٨) بوتان مصطفى سمايل, قضايا العلاقات التركية – العراقية : قضية المياه نموذجا , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا كلية العلــوم الاقتصادية والادارية / قسم العلاقات الدولية , ص ٤١.
(٣٩) Binnur Özkeçeci-Taner , Sinem Akgül Açıkmeşe ,One Hundred Years of Turkish Foreign Policy (1923-2023), Historical and Theoretical Reflections (Global Foreign Policy Studies),Palgrave, London, P.112.
(٤٠) بوتان مصطفى سمايل, المصدر السابق , ص ٤١.
(٤١) Joachim Muller and Karl P. Sauvant , Annual Review of United Nations Affairs 2009/2010 , Vol. VII , 2011, PP.6-7.
(٤٢) Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann ,Turkey's Water Policy: National Frameworks and International Cooperation, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, London , 2011, P.291.
(٤٣) Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017,P.50.
(٤٤) Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann , Op.Cit. , P.292.
(٤٥) Ibid. , P.302.
(٤٦) William Hale, Op.Cit. , P.88.
(٤٧) Sertif Demir, Op.Cit. ,P.108.
(٤٨) بوتان مصطفى سمايل, المصدر السابق , ص ٤٢.
(٤٩) Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017,P.50.

(٥٠) Özlem Terzi , Op.Cit. ,P.117, Uğur Özgöker ،Korhan Ataman, Analysis of the "new" Turkish Foreign Policy, Gündoğan Yayınları, Turkey, 2013, P. 69.

(٥١) Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann ,Turkey's Water Policy: National Frameworks and International Cooperation, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, London , 2011, P.295.

(٥٢) بوتان مصطفى سمايل, المصدر السابق , ص ٤٢.

(٥٣) Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017,P.51.

(٥٤) Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann ,Turkey's Water Policy: National Frameworks and International Cooperation, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, London , 2011, P.293.

(٥٥) Aysegul Kibaroglu and other, Water Law and Cooperation in the Euphrates Tigris Region: A Comparative and Interdisciplinary Approach, BRILL, Nederland, 2013,P.75.

(٥٦) Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017,P.51.

(٥٧) بوتان مصطفى سمايل, المصدر السابق , ص ٤٢.

(٥٨) Mehmet Akıf Kumral, Op.Cit. ,P.155.

(٥٩) William Hale , Turkish Foreign Policy since 1774, Op.Cit.,P.238.

(٦٠) Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017,P.51.

(٦١) Binnur Özkeçeci-Taner , Sinem Akgül Açıkmeşe ,One Hundred Years of Turkish Foreign Policy (1923-2023), Historical and Theoretical Reflections (Global Foreign Policy Studies),Palgrave, London, P.113.

(٦٢) يوسف حسين عمر, المصدر السابق , ص ٧٤٤.

(٦٣) المصدر نفسه , ص ٧٤٤.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

- احمد نوري النعيمي, العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل , دار زهران للنشر والتوزيع, القاهرة , ٢٠٠٩ .
- بوتان مصطفى سمايل, قضايا العلاقات التركية – العراقية : قضية المياه نموذجا , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا كلية العلـــوم الاقتصادية والادارية / قسم العلاقات الدولية .
- جمال خالد الفاضي , التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط، دار الخليج ,عمان , ٢٠١٩ .
- جنى جبور , تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر (د.ت).
- يوسف حسين عمر, تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (١٩٢٣-٢٠١٨), المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ط١, بيروت, ٢٠٢١ .

المصادر باللغة الانكليزية

- **Alexander Cooley, Base Politics : Democratic Change and the U.S. Military Overseas, Cornell University Press, USA, 2011 .**
- **Aras Bülent., Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, SETA , Foundation for Political, Economic and Social Research May, 2009 .**
- **Aysegul Kibaroglu and other, Water Law and Cooperation in the Euphrates Tigris Region: A Comparative and Interdisciplinary Approach, BRILL, Nederland, 2013.**
- **---------- and Waltina Scheumann ,Turkey's Water Policy: National Frameworks and International Cooperation, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, London , 2011 .**
- **Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann ,Turkey's Water Policy: National Frameworks and International Cooperation, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, London , 2011 .**

- **Binnur Özkeçeci-Taner , Sinem Akgül Açıkmeşe ,One Hundred Years of Turkish Foreign Policy (1923-2023), Historical and Theoretical Reflections (Global Foreign Policy Studies),Palgrave, London .**
- **Carl Krueger , Kemalist Turkey and the Middle East,Vol.3 ,Routledge ,London, 2016.**
- **Christian Kaunert and other, Western Foreign Policy and the Middle East,Taylor & Francis, 2017 .**
- **Erik J. Zürcher , Turkey: A Modern History ,I. B. Tauris & Company,2017.**
- **Harris M. Lentz; Harris M. Lentz, Heads of States and Governments Since 1945, Taylor & Francis Group, UK, 1996 .**
- **Joachim Muller and Karl P. Sauvant , Annual Review of United Nations Affairs 2009/2010 , Vol. VII , 2011 .**
- **Mehmet Akıf Kumral, Rethinking Turkey-Iraq Relations: The Dilemma of Partial Cooperation,Palgrave Macmillan US , 2016 .**
- **Ozgur Tufekci, The Foreign Policy of Modern Turkey: Power and the Ideology of Eurasianism, Library of Modern Turkey, I.B. Tauris, 2017 .**
- **Uğur Özgöker ،Korhan Ataman, Analysis of the "new" Turkish Foreign Policy, Gündoğan Yayınları, Turkey, 2013 .**
- **Özlem Terzi , The Influence of the European Union on Turkish Foreign Policy,Routledge, London, 2010 .**
- **Sertif Demir, Turkey's Foreign Policy and Security Perspectives in the 21st Century : Prospects and Challenges, Brown Walker Press ,USA, 2016 .**
- **Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey And The Politics Of The Middle East, I.B. Tauris ,2019 .**
- **William Hale , Turkish Foreign Policy since 1774, Routledge ,2012 .**
- **William Hale, Turkey, Us and Iraq, Saqi Books, in association with London Middle East Institute, London , 2007.**
- **William Hale, Turkish Foreign Policy, 1774-2000, Taylor & Francis, UK , 2012.**

- **Yiicel Bozdaglioglu, Turkish Foreign Policy and Turkish Identity: A Constructivist Approach (International Relations Series), Routledge, New York ,2003.**